وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية ألإدارة والاقتصاد
قسم مالية مصرفية

اثر المعلومات المحاسبية على عملية اتخاذ القرارات المصرفية

قدمت هذه الدراسة استكمالا لنيل شهادة البكالوريوس في قسم المالية مصرفية

من قبل الطالـــب

سجاد باسم جبر

بإشراف

أ . م فراس خضير الزبيدي

١٤٣٩هـ ٢٠١٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل رب زدني علماً

صدق الله العظيم

(سورة طه – الآية ١١٤)

ا لا هـد ا ء

إلى اللذين عزّ عليّ فقدهما
والدي
كلمات تعبق بالوفاء لها لكنها لاتفي الوصف المنشود
إلى رمز العطاء والتضحية
وفقها الله وجزاها كل الخير...

إلى من وقفوا الى جانبي وآزروني
وتحملوا الكثير... أخواتي

اهدي ثمرة مواسمي واوّل قطافي

شكر وتقدير

الحمـــد لله الـــذي بنعمتـــه تـــتم الصـــالحات حمـــداً يليـــق بجـــلال وجهـــه وعظـــيم ســـلطانه والصـــلاة والســـلام علـــى المبعـــوث رحمـــة للعـــالمين أشـــرف الخلـــق أجمعـــين الهـــادي الأمـــين نبينـــا محمـــد وعلـــى آلـــة وصـــحبة ومـــن اتبعـــه إلـــى يـــوم الـــدين وبعـــد، انطلاقـــاً مـــن قـــول النبـــي صـــلى الله عليـــة وســـلم " مـــن لا يشـــكر النـــاس لايشـــكر الله " فـــإن الواجـــب يـــدفعني إلـــى أن أخـــص بالشـــكر بعـــد الله عـــز وجـــل ومـــن هـــم أهـــل للثنـــاء أســـاتذتي الافاضـــل فـــي قســـم العلـــوم الماليـــة المصـــرفية لمـــا بـــذلوه مـــن جهـــد وعطـــاء فـــي اكمال مسيرتي الدراسة .

كمـــا وأتقـــدم بالشـــكر والامتنـــان لكـــل مـــن ســـاندني فـــي مـــدتي الدراســـية وتـــذليل الصـــعاب امـــامي ، فشـــكراً لهـــم جميعـــاً ، سائلاً المولى القدير أن يوفق الجميع إنه قريب مجيب .

قائمة المحتويات

الموضـــــــوع	الصفحة
الآية	أ
الاهداء	ب
الشكر والامتنان	ج
المحتويات	د
المقدمة	١-٢
المبحث الأول : منهجية البحث	٣-٤
المبحث الثاني : المعلومات المحاسبية	٥- ١٣
المبحث الثالث: اتخاذ القرارات المصرفية	١٥ -٢٣
المبحث الرابع : الجانب العملي للبحث	٢٤- ٣٠
المبحث الخامس : الاستنتاجات والتوصيات	٣١-٣٣
المصادر والمراجع	٣٤-٣٦

المستخلص

يتجسد تأثير المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المعدة من الشركات المساهمة في تعزيز كفاءة السوق المالية المدرجة فيها من خلال إتاحة المعلومات الملاءمة والموثوق بها للمتعاملين في السوق المذكورة، وإن تقديم التقارير المالية الموثوق بها وفي حيينها يحسن من قدرة المستثمرين و الدائنين والجهات الأخرى على إدراك قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح والتدفقات النقدية ومركزها المالية وسيولتها ، وضرورة احتواء المعلومات التي تقدم في التقارير المالية على درجة عالية من الجودة ، وان الهدف الأساسي للإبلاغ المالي هو توفير معلومات ذات جودة عالية تتعلق بالوحدات الاقتصادية ، وبشكل أساسي ذات طبيعة مالية تفيد في صنع القرارات الاقتصادية ، تَعد المصارف القوائم المالية شأنها شأن الوحدات الإقتصادية الأخرى لمقابلة حاجات مستخدميها من المعلومات المحاسبية، سواء أكان مستخدموها من داخل المصرف أم من خارجه .إذ تتضمن معلومات تتعلق بمصادر التمويل وإستخدامات الأموال ، ونتيجة نشاطه ، وطبيعة الأنشطة المولدة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمصارف. ولأهمية المعلومات التي تقدمها القوائم المالية أوجبت القوانين والتشريعات على المصارف إعداد القوائم المالية والكشوفات الدورية وتقديمها إلى البنك المركزي لغرض القيام بدوره الرقابي والإشرافي ، عن الطريق إستخراج المؤشرات والإتجاهات المالية التي تعكس سلامة المراكز المالية للمصارف ومدى إلتزامها بالقوانين والتعليمات.

.ولتحقيق اهداف البحث قام الباحث بتقسيم البحث على خمس فصول بين الاول منه منهجية البحث وعرض الثاني منه المعلومات المحاسبية وبين الثالث منه عملية اتخاذ القرارات المصرفية وعرض المبحث الرابع تفسير نتائج الجانب العملي للبحث وبين الخامس منه الاستنتاجات والتوصيات ، ثم المصادر والمراجع .

المبحث الاول منهجية البحث

سيتم في هذا المبحث عرض منهجية البحث والتي تمثل المسار العلمي في تحديد وتحقيق اهدافه واثبات فرضياته وقد قسم هذا المبحث الى .

اولاً : مشكلة البحث

ان قصور قدرة قراء القوائم المالية على فهم أهمية المعلومات المحاسبية والموضحة في القوائم المالية، جعل الاستفادة من تلك القوائم استفادة محدودة لاتتناسب مع أهميتها في اتخاذ القرارات المصرفية .

ثانياً:أهمية البحث

نظراً لأهمية المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية لمستخدمي المعلومات المحاسبية وضرورة توافرها، حيث تتحمل الوحدات الاقتصادية أعباء انتاج واعداد وتوصيل المعلومات المحاسبية، لذلك تأتي أهمية توفير هذه المعلومات بالجودة المطلوبة وتمتعها بخصائص نوعية تجعلها ملائمة لغرض اتخاذ القرارات المصرفية وبالتالي في رفع مكانة الوحدة التنافسية.

ثالثاً : هدف البحث

يهدف البحث الى اظهار أهمية جودة المعلومات المحاسبية لمستخدم المعلومات في عينة البحث، وضمن الاطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية، وبيان اي من الخصائص يهتم بها المستخدم فضلاً من محاولة

قيـــاس الجـــودة فـــي المعلومـــات المحاســـبية لغـــرض الإعتمـــاد علـــى المعلومـــات المحاسبية في اتخاذ القرارات المصرفية.

رابعاً : فرضية البحث:-

يســـتند البحـــث الـــى الفرضـــية التاليـــة ((كلمـــا تمتعـــت المعلومـــات المحاســـبية بـــالجودة المطلوبـــة كلمـــا كـــان الأعتمـــاد عليهـــا أكثـــر مـــن قبـــل المستخدمين))

المبحث الثاني المعلومات المحاسبية

اولاً : مفهوم المعلومات المحاسبية

فـــي أطـــار المحاســـبة ، فـــان جـــودة المعلومـــات المحاســـبية تحـــدد مـــن خـــلال تطبيـــق الخصـــائص النوعيـــة التـــي حـــددت بموجـــب الإطـــار ألمفـــاهيمي وعليـــه فـــان سمات الجودة سوف تتمثل في :

- ❖ منفعة المعلومات المحاسبية ((الملاءمة والموثوقية))
- ❖ القدرة على المقارنة ((قابلية المقارنة))
- ❖ فائـــدتها لاتخـــاذ القـــرارات ((الفائـــدة للمســـتخدم لقدرتـــه علـــى فهـــم المعلومـــات المحاسبية))

ولأغـــراض أعـــداد القـــوائم الماليـــة ، فـــأن الخصـــائص النوعيـــة للمعلومـــات المحاســـبية تســـاعد كمرشـــدات لصـــنع الاختيـــارات المرتبطـــة بطبيعـــة المعـــاملات

المالية داخل الصفات التي نحتاج لقياسها ، على سبيل المثال كيف يمكن لنا توزيع التكاليف ما بين الفترات المحاسبية عند المستوى التجميعي أو الانفرادي أو حتى على مستوى البنود في القوائم المالية نفسها .

(FASB,1999:IASB,2008

إن الهدف الأساسي للإبلاغ المالي هو توفير معلومات ذات جودة عالية تتعلق بالوحدات الاقتصادية ، وبشكل أساسي ذات طبيعة مالية تفيد في صنع القرارات الاقتصادية ان توفير معلومات ذات جودة عالية عملية مهمة لأنها تؤثر ايجابيا في مجهزي رأس المال وأصحاب المصالح الآخرين لاتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان والقرارات الأخرى المشابهة لتوزيع الموارد وزيادة كفاءة الأسواق بشكل عام. (Beest et al ,2009,4).

ثانياً : قياس جودة المعلومات المحاسبية

ان اغلب البحوث المتعلقة بقياس جودة المعلومات المحاسبية أظهرت نتائج غير متناسقة في ان المؤشرات غير المباشرة المستخدمة في التحليل الميداني ركزت على سمات محددة لمعلومات الإبلاغ المالي التي يتوقع ان يكون لها تأثير في جودة الإبلاغ المالي ، ومنها إدارة الأرباح ، والقوائم المالية المعدلة ، والتوقيت المناسب . ومع ذلك فلا يوجد مقياس استطاع ان يقوّم جودة الإبلاغ المالي بشكل شامل بحيث تتضمن جميع الخصائص النوعية المعرفة في مسودة العرض المقدمة من قبل IASB, FASB عام

٢٠٠٨ تحت اسم تحسين الإطار الفكري للإبلاغ المالي (Beest,2009,4)

ومع ذلك فان جودة الإبلاغ المالي هو مفهوم واسع لا يشمل فقط المعلومات المالية ولكن يشمل كذلك جميع الافصاحات بضمنها المعلومات غير المالية المضمنة في القوائم والمفيدة في اتخاذ القرارات .**نقلاً ((الساكني ، ٢٠١٠)).**

ثالثاً: مقاييس جودة المعلومات المحاسبية

لكي تكون المعلومات ذات فائدة لمتخذ القرار لابد ان تكون على مستوى من الجودة، وذلك لاختلافها تبعاً لاختلاف وجهات النظر واهداف منتجي ومستخدمي المعلومات، إلاّ انه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات وعلى نحو الآتي :-

١) **الدقة كمقياس لجودة المعلومات:** يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات، كلما زادت الدقة كلما زادت جودتها، ومع أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات إلاّ انه لا يمكن تحقيقه، وذلك لكون المعلومات التي تتبني عليه القرارات تنطوي على المستقبل وبالتالي فهي على درجة من عدم اليقين والتأكد. لذا غالباً ما يتم التضحية بالدقة عند توفير معلومات الملاءمة لاتخاذ القرارات. (الفضل ونور،٢٠٠٢، ص٣٠٥-٣٠٦)

٢) **المنفعة كمقياس لجودة المعلومات:** وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها ويمكن ان تأخذ المنفعة أحد الصور الآتية:

- المنفعة الشكلية:- أي تطابق شكل المعلومات ومحتواها مع متطلبات متخذ القرار.
- المنفعة الزمنية:- توفر المعلومة لدى متخذ القرار في ذات الوقت الذي يحتاج اليه.
- المنفعة المكانية:- أي الحصول عليها بسهولة.
- المنفعة التقيمية والتصحيحية:- قدرة المعلومات على التقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرارات.

الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات:- تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق الوحدة لأهدافها من خلال موارد محددة ، وبالنسبة للمعلومات فهي مدى تحقيق المعلومات لأهداف الوحدة او متخذ القرار من خلال استخدام الموارد المتاحة. **نقلاً عن ((محمد ، ٢٠٠٦))**

٣) **التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات:** التنبؤ وسيلة يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث المستقبل، وهذه تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات. لذا فان جودة المعلومات تتمثل في مقدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد، وذلك عند استخدامها

كمـــدخلات لنمـــاذج التنبـــؤ، او كمـــدخلات لنمـــاذج الاختيـــار بـــين البـــدائل القرارية.

٤) **الكفـــاءة كمقيـــاس لجـــودة المعلومـــات:** يقصـــد بالكفـــاءة تحقيـــق اهـــداف الوحـــدة بأقـــل اســـتخدام ممكـــن للمـــوارد، وتطبيـــق مبـــدأ اقتصـــادية المعلومـــات الـــذي يســـتهدف تعظـــيم جـــودة المعلومـــات بأقـــل التكـــاليف الممكنـــة التـــي يجـــب ان لا تزيد عن قيمة المعلومات.

وهنا تبرز اهمية ونجاح عمل المحاسبي ودقة سير العمليات فيه، وهذا من خلال انتاجه كمية من المعلومات التي يستفاد منها من قبل الاطراف المستخدمة للمعلومات وكذلك حلقة وصل في تكامل نظم المعلومات في الوحدة بحيث يجهز الأنظمة المختلفة في الوحدة بالمعلومات الدقيقة واستخدامها من قبلهم.

رابعاً: الجهات المستخدمة للتقارير المالية

يحتـــاج مســـتخدم التقـــارير الماليـــة إلـــى تقـــارير ماليـــة تحقـــق لـــه' الأهـــداف المرضـــية وإلا فإنـــه' يلجـــأ إلـــى مصـــادر أخـــرى قـــد تكـــون أكثـــر نفعـــاً بالنســـبة لـــه ، فـــإذا لـــم تتـــوفر معـــايير جـــودة المعلومـــات المحاســـبية فـــي هـــذه التقـــارير التـــي يـــتم نشـــرها فـــأن ذلـــك يـــؤدي إلـــى عـــدم الثقـــة فـــي هـــذه التقـــارير وقبولهـــا مـــن قبـــل المســـتخدمين .، لـــذلك فـــإن الجهـــات المســـتخدمة لهـــذه التقـــارير ســـواء كـــانوا (داخلـــين أو خـــارجين) توجـــه انتقـــادات إلـــى مراقبـــي الحســـابات بشـــأن الأضـــرار التـــي قـــد تلحق بهم نتيجة اعتمادهم على تقريره ، ومن هذه الجهات ما يأتي .

١. **المستثمرون** : يعتمد الكثير من المستثمرين في قراراتهم على الحسابات التي يتم تدقيقها من قبل مراقبي الحسابات والمعتمدة من قبله ، وذلك بخصوص شراء الأسهم والسندات. (النعيمي ، ٢٠١٢ : ١٩ ، ٢٠)

٢. **ملاك الوحدة الاقتصادية** : يمثل هؤلاء اصحاب الملكية في الوحدات الاقتصادية الفردية أو وحدات الأشخاص ، وهدفهم هو معرفة نشاط الوحدة الاقتصادية من ربح أو خسارة ومركزها المالي من خلال هذه القوائم ، وتمكنهم ايضاً وضع التقويم الملائم للوحدات الاقتصادية حول مدى تحقيق الهدف الذي انشأت من أجله واتخاذ القرارات المناسب اللازمة بذلك .

٣. **إدارة الوحدة الاقتصادية** :تحتاج ادارة الوحدة الاقتصادية إلى المعلومات المحاسبية التي من شأنها أن تسهم في ممارسة وظائفها المعروفة وهي التخطيط والتنظيم واتخاذ القرارات والرقابة وتقويم الأداء .

٤. **الهيئات الحكومية** : يتم الاستفادة من البيانات المالية التي يتم اعتمادها من قبل مراقب الحسابات ومنها ديوان الضرائب في تقدير ضرائب أرباح الوحدات المختلفة ، ووحدات التخطيط والاحصاء وغيرها .(متولي ، ٢٠٠٩ : ٢٠)

٥. **مؤسسات التمويل** :أن مؤسسات التمويل تعتمد على تقارير مراقب الحسابات في اعطائها للقروض سواء كانت قصيرة الاجل أو طويلة الأجل

٦. **الجمهـــور** : أن الوحـــدات الاقتصـــادية تـــؤثر علـــى أفـــراد الجمهـــور بطـــرق متنوعـــة ، لـــذلك تقـــدم الوحـــدات الاقتصـــادية المســـاعدات للاقتصـــاد المحلـــي بطـــرق متنوعـــة منهـــا عـــدد مـــن الأفـــراد الـــذين تســـتخدمهم ، والقـــوائم الماليـــة تســـهم فـــي مســـاعدة الجمهـــور بتزويـــدهم بالمعلومـــات حـــول الاتجاهـــات والتطـــورات الحديثـــة في تطوير الوحدات الاقتصادية وتنوع نشاطاتها

٧. **الهيئـــــات والاتحـــــادات النقابيـــــة** : تعتمـــد الهيئـــات والنقابـــات علـــى الحســـابات التـــي يـــتم تـــدقيقها مـــن قبـــل مراقبـــي الحســـابات فـــي مفاوضـــاتها مـــع الإدارة بخصوص الأجور والحوافز وغيرها.

٨. **الاقتصـــاديون ورجـــال البحـــث العلمـــي** :يحتـــاج هـــؤلاء إلـــى معلومـــات تســـاعدهم علـــى تقيـــيم الأثـــار علـــى السياســـات الاقتصـــادية وعلـــى قـــرارات السياســـة العامة والمساعدة في اعمال البحوث والدراسات .

٩. **نظـــام الحكـــم** : يحتـــاج نظـــام الحكـــم إلـــى معلومـــات تســـاعده فـــي تقيـــيم الموقـــف المـــالي للوحـــدة الاقتصـــادية لأغـــراض حـــالات الإفـــلاس وتقيـــيم الاصـــول الضـــرورية وفـــي اغـــراض الـــدعاوي القضـــائية ،ويمكـــن أن نبـــين تلـــك الجهـــات فـــي الشكل التالي. (شريم ، بركات ، ٢٠١١ :١٣، ١٤)

الشكل (١) يوضح مستخدمي التقارير المالية

(متولي ،مصدر سابق: ٢٠)

المبحث الثالث اتخاذالقرارات المصرفية

الاول:-تعريف عملية اتخاذ القرار :-

تعرف عملية اتخاذ القرار بانها "اختيار بديل من مجموعة من البدائل " اما عملية اتخاذ القرارفقد عرفها (العادلي واخرون) انها"عملية المفاضلة بين عدة بدائل متاحة ممكنة لحل مشكلة معينة ، طبقا لمعايير او اهداف محددة من جانب متخذ القرار "(العادلي واخرون،21:1986) كما عرفت انها"عملية اختيار احسن البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل واثرها في تحقيق الاهداف الطلوبة (الذهبي. العزاوي ،189;2005), والتعريفين لسابقين يؤكدان على الاختيار الصحيحين البدائل المتاحة لمتخذ القرار وان نجاح متخذ القرار يعتمد على مدى كون البديل الذي يختاره هو البديل الافضل .

مما سبق يتبين ان عملية اتخاذ القرارات هي عملية ذات اهمية ، حيث يقوم متخذ القرار بدراسة وتحليل البدائل المتاحة لديه ومن ثم اختيار البديل الافضل والذي يحقق النتائج المرجوة ، وان عملية اتخاذ القرار تتم لتحقيق هدف معين، فمثلا قد يتخذ القرار لتحقيق اعلى عائد ممكن للاستثمار اولتحقيق اعلى فائدة للاموال المقترضة او قد يكون الهدف تعظيم قيمة الشركة او تحقيق اقصى ربح يمكن تحقيقها وشراء اسهم في شركة معينة .

ثانيا:-مراحل عملية اتخاذ القرار:-

تمر عملية اتخاذ القرارات بعدة مراحل بدءاً بمرحلة تحديد المشكلة وتحديد بدائل الحلول وجمع المعلومات المناسبة وانتهاءا باتخاذ القرار وتنفيذه ومتابعته :

أ-تحديد المشكلة:

تعد من اهم مراحل اتخاذ القرار حيث لابد من التعرف على المشكلة وتحديدها بشكل دقيق وواضح لان باقي مراحل اتخاذ القرار حيث تعتمد على هذه المرحلة ، ويجب ملاحظة ان بعض المشاكل تتغير بطبيعتها وفي اولوياتها من ان لاخر بفعل عوامل عديدة . اذ ليس من الضروري ان نسعى لحل مشكلة لم تعد قائمة او نعطي اهمية لمشكلة اصبحت في مرتبة اقل ثانوية.

ب-جمع المعلومات والبيانات والاحصائيات:-

بعد حصر المشكلة لابد من تحديد وتعيين مصادر المعلومات والبيانات والاحصاءات التي تخص المشكلة ، حيث ان اتخاذ القرار يتطلب توافرالبيانات والمعلومات اللازمة والكافية التي من شأنها ان تزيد من معرفة متخذ القرار وتحد من مخاطر عدم التأكد .

ج-وضع البدائل وتحديد مزايا وعيوب كل بديل:-

حيث تم وضع مجموعة من البدائل والتي تؤدي الى تحقيق الهدف او حل المشكلة ، على ان يكون كل بديل قادر على تجاوز المشكلة، وفي حدودالامكانيات المتاحة.

د- اختيار البديل الافضل:-

وتسمى بمرحلة الحسم وهي موازنة بين المزايا والعيوب لكل من الحلول واختيار البديل المناسب في ضوء ظروف وامكانيات متخذ هذا القرار .

هـ-اتخاذ القرار وتنفيذه ومتابعته:-

بعد ان يتم تحديد المشكلة ووضع البدائل لحل المشكلة وجمع المعلومات واختيار البديل تأتي مرحلة اتخاذ القرار الذي يكون امرا بسيطا وممكنا وذلك من خلال تحديد نموذج القرار الذي يمثل وصف لطريق اتخاذ القرار. **نقلاً عن (التميمي، ٢٠٠٩)**

غياب معايير المحاسبة المالية يؤثر بشكل سلبي ومباشر على الاقتصاد الوطني ككل. ويكمن هذا في جوانب متعددة:-

١-صعوبة عملية اتخاذ القرارات :-قد يؤدي غياب معايير المحاسبة المالية الى اختلاف الاسس التي تعالج بموجبها العمليات والاحداث والظروف المالية للشركات المختلفة ، مما ينتج عنها صعوبة مقارنة المراكز المالية لهذه الشركات ونتائج اعمالها وبالتالي صعوبة المقارنة بين البدائل المختلفة عند اتخاذ القرارات .

ب-الخطأ في عملية اتخاذ القرارات :-يؤدي غياب معايير المحاسبة احيانا الى استخدام طرق محاسبية غير سليمة لقياس العمليات والاحداث والظروف التي تؤثر على الشركة وايصال نتائجها الى المستفيدين. ويترتب على ذلك القوائم المالية للشركة قد لاتظهر بمعدل مركزها المالي ونتائجها اعمالها . كما ان المقرضين للنشاطات المختلفة يستخدمون المعلومات المعروضة في القوائم المالية ضمن معلومات اخرى عند اتخاذ قرارات الاقراض. ولذا فأن الخطأ في اعداد تلك القوائم قد يؤدي الى الخطأ في اتخاذ هذه القرارات

ج-تعقيد عملية اتخاذ القرارات :-قد يؤدي غياب معايير المحاسبة الى اعداد القوائم المالية للشركة بطريقة متعددة، حتى وان صلحت المعالجة المحاسبية ، مما يترتب عليه صعوبة استفادة مستخدميها منها. اذ يستلزم فهمها الرجوع الى مصادر اعادها او قدرة علمية متميزة وكلاهما ليس متوفرا في معظم الحالات ، سواء لعدم امكانية الرجوع الى المصادر بحكم طبيعتها من حيث السرية او التشبع والحجم والمكان والخبرة والمعرفة . وبالتالي وجود حالة عدم ثقة تؤثر على حجم وظيفة القرارات التي يتخذونها . منهنا تنبع اهمية المعايير المحاسبية عند الاخذ في الحسبان اتجاه الاقتصاد الوطني في الاونة الاخيرة الى تأسيس الشركات المساهمة ذات رؤوس الاموال الضخمة واتجاه الجمهور الى الاستثمار فيها .حيث تتميز من لهذه الشركات بانفصال اصحاب هذه الشركات عن ادارتها لذلك يصبح من الضروري ان

يتسع نطاق المحاسبة المالية وخاصة فيما يتعلق بابلاغ وتوصيل المعلومات المحاسبية الى المساهمين(المالكين) للوفاء باحتياجاتهم لمعلومات دورية تمكنهم من تقييم اداء الشركة كي يتسنى لهم اتخاذ القرارات فيما يتعلق باستثماراتهم وفيما يتعلق بمدى وفاء الادارة بمسؤولية الوكالة عنهم.(www.arabsgate.com).

ثالثاً : المحتويات التقارير الدورية التي تقدمها المصارف إلى البنوك المركزية

١. **البيان الشهري**

وهو عبارة عن ميزانية شهرية للمصرف ، تتضمن جانبين جانب المدين (الموجودات) وجانب الدائن(المطلوبات) . ويتضمن جانب الموجودات الأرصدة النقدية وتفصيلاتها ، الكمبيالات وأجال إستحقاقها والمستفيد منها ، وكذلك أهتم بعنصر التسهيلات بحسب أوجه الإستثمار المختلف .أما جانب المطلوبات فقد أهتم البنك المركزي بعنصر الودائع وتصنيفها بحسب أنواعها وبحسب المودع، ثم تصنيفها بحسب مدتها.

٢. **السلف والقروض الممنوحة والحسابات الجارية**

إذ تصنف القروض والسلف الممنوحة والحسابات الجارية المدينة والكمبيالات المخصومة بحسب القطاعات الإقتصادية المختلفة ، وحجم هذه القروض والسلف الممنوحة للقطاعات وعدد العملاء كل بند من هذه البنود. وذلك ليتمكن لبنك المركزي من تقييم الائتمان ومعرفة القطاعات الإقتصادية التي وجهت لها هذه العناصر ،وتقييم البنية الإقتصادية للدولة، وتحديد مواطن الضعف، وتوجيها إلى القطاعات الإقتصادية الضرورية (ياسين ودرويش،١٩٩٦: ٤٠٨).

٣. **كفاية رأس المال**

يُبين جدول كفاية رأس المال مدى إلتزام المصارف بنسبة كفاية رأس المال والتي يجب أن لا يقل معدله الأدنى عن ١٢% من القيمة الإجمالية لموجوداته المحددة على أساس مراعاة عنصر المخاطرة، لمواجهة الخسائر المحتملة أو المتوقعة للأنشطة المصرفية (عواد،٢٠١٣: ٤٩-٥٠).

ويمكن القول أن نسبة كفاية رأس المال والبالغة(١٢%) والتي وضعها البنك المركزي العراقي بدلا من (٨%) والتي حددتها لجنة بازل للإشراف المصرفي جاءت لطبيعة الأوضاع الإقتصادية والسياسية التي يعيشها العراق، والتي تفرز مخاطر يتطلب وجود نسبة لرأس مال كافية لدى المصارف لمواجهتها والحيلولة دون تعرض سلامة القطاع المصرفي إلى

أي مخاطر، فضلا عن حماية حقوق المودعين، وقد تناولت تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠١٠ في الفصل الخامس عشر منها موضوع كفاية رأس المال وضمن المواد(١٧، ١٨، ٢٠،19) التي بينت مقدار النسبة الواجب على المصارف الإحتفاظ بها وكيفية احتساب هذه النسبة وذلك لتوفير الحماية الكافية للمصارف.

٤. **الإحتياطي القانوني**

يتم إرسال جداول الإحتياطي القانوني التي تكون مقسمة على خمسة أو أربعة أسابيع ، شهريا إلى البنك المركزي العراقي للتأكد من احتفاظ المصارف بنسبة الإحتياطي القانوني المقررة من قبل البنك المركزي. ويجب على المصارف تقديم هذه الجداول في أثناء المواعيد المحددة والا يتعرض المصرف إلى غرامات تأخيريه (دليل عمل قسم التدقيق المكتبي).

٥. **نسبة السيولة**

إذ يبين هذا الجدول مدى التزام المصارف بالإحتفاظ بنسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والتي يجب أن لا تقل عن ٣٠% من حجم موجوداتها لمواجهة سحوبات الزبائن على الودائع ومنح الائتمان (عواد،٢٠١٣: ٥٢).

وفـــي ختـــام هـــذا المبحـــث يمكـــن القـــول أن القـــوائم الماليـــة تعـــد وســـيلة مـــن وســـائل توصـــيل المعلومـــات للمســـتفيدين منهـــا ســـواء مـــن خـــارج المنظمـــة أم مـــن داخلهـــا، ويتطلـــب ذلـــك تـــوفير معلومـــات صـــحيحة، ودقيقـــة وملائمـــة لطبيعـــة القـــرار مـــن حيـــث النوعيـــة والوقـــت والتغذيـــة العكســـية، إذ إن تـــوفر تلـــك الخصـــائص فـــي القـــوائم الماليـــة ســـيزيد مـــن أهميتهـــا بكونهـــا أداة مـــن أدوات إتخـــاذ القـــرارات علـــى إختلاف أنواعها وتقييم الأداء والرقابة.

ولخصوصـــية العمـــل المصـــرفي أزداد الأهتمـــام بدراســـة وتحليـــل قوائمـــه الماليـــة والتـــي يمكـــن عـــن طريقهـــا بيـــان وضـــع المصـــرف مـــن حيـــث الســـيولة والمرونـــة ودرجـــة المخـــاطرة فـــي أعمالـــه وغيرهـــا مـــن المؤشـــرات التـــي تعكـــس الســـلامة الماليـــة للمصـــرف. ولعـــل أكثـــر الجهـــات المعنيـــة بســـلامة المصـــارف هـــي البنـــوك المركزيـــة ، لـــذلك أوجـــب البنـــك المركـــزي علـــى المصـــارف تقـــديم بياناتـــه أثنـــاء مـــدد متصـــلة (أســـبوعية ، شـــهرية، فصـــلية ، ســـنوية) لإســـتخراج المؤشـــرات الماليـــة للمصـــرف ومقارنتهـــا مـــع المؤشـــرات المقـــررة للحكـــم

علـــى ســـلامة وضـــع المصـــرف واتخـــاذ الإجـــراءات الضـــرورية فـــي حالة وجود مخالفات.

المبحث الرابع الجانب العملي للبحث

سـيتم فـي هـذا المبحـث عـرض الجانـب العملـي للبحـث واثبـات فرضـياته وقـد تـم اعـداد استبانة الـى هـذا الغـرض وقـد تـم تصـميم فقـرات هـذه الاسـتبانة مـع مـا ينسـجم مـع متغيـرات هـذا البحـث ، وتـم توزيعهـا هـذه الاسـتبانة ممـن لـديهم الخبـرة فـي هـذا المجـال ، وقـد قـام الباحـث بتوزيـع هـذه الاسـتبانة وكـان عـددها ٤٥ اسـتبانة وتـم اسـترداد ٤٠ فقـط لتمثـل عينـة البحـث ، وسـنقوم باسـتعراض هـذا الفقـرات والاجابـات عليهـا ونسـب الاجابـة فـي كـل فقـرة مـن فقرات الاستبانة ومن ثم القيام بتحليل كل فقرة منها وكما في :

<u>اولاً : عرض الاستبانة واجاباتها</u>

جدول رقم (١) تحليل متغير جودة الخدمة

ت	الفقرات	اتفق تماماً	اتفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	يهتم العاملون بالاطلاع على المعلومات التي تتضمنها الكشوفات المالية للمصارف.	٧٦.٥ %	٢٣.٥				٤.٧٦	٠.٩٨٦
٢	يعرض المصرف للعاملين المعلومات المالية الخاصة بهم كالرواتب والمكافآت والمزايا عن طريق كشوفاته المالية.	%٠.٠٢٥	%٩٥	%٠.٠٢٥			٤	٠.٨٧٥
٣	تقوم إدارة المصرف بتوضيح المعلومات التي تتضمنها كشوفاتها المالية للعاملين.	%٠.٠٢٥	%٦٧	%٠.٢٧٥	%٠.٠٢٥		٣.٧٢	٠.٨٢٥
٤	يستطيع العاملون الاطلاع المباشر على البيانات المالية.		٠.٠٧٥	%٨٥	%٠.٠٧٥		٣	٠.٧٥٠
٥	يدرك العاملون المعلومات التي تتضمنها الكشوفات التي يصدرها المصرف.		%٦	%١٢	%%٨٢		٢.٢٢	٠.٧٠٠
٦	تعكس الكشوفات المالية للمصرف أهمية العاملين بنفس الحجم التي تعكسها	%٨٧.٥	%١٢.٥				٤.٧٨	٠.٧٩

	لباقي أصحاب المصلحة في المصرف.							
٧	يجب أن يفصح المصرف عن المخاطر والأزمات المالية التي يحتمل أن يتعرض لها.	%٧٥	%٢٥			٤.٧٥	٠.٧٩٠
٨	يعتقد العاملون بان المعلومات المالية التي يفصح عنها المصرف في كشوفاته المالية غير موجهة إليهم.	%٨.٨	%50.2	%37.5	%٤.٥	3.45	٠.790
٩	تعد المعلومات المالية التي يفصح عنها المصرف(عدا المعلومات الظاهرة في كشف القيمة المضافة) غير كافية لاستخدامات العاملين.	%٢	%49.4	%46.6		3.55	0.790

ثانياً : تحليل النتائج التي توصلت اليها الاستبانة

١. **من خلال نتائج التحليل الفقرة ١ والتي تنص** ((يهتم العاملون بالاطلاع على المعلومات التي تتضمنها الكشوفات المالية للمصارف.)) **وحسب ما تم التوصل اليه نلاحظ بأن هناك اتفق وبشدة واتفق ظهرت وبنسب على التوالي (٧٦.٥%)،(٢٣.٥%) والذي يدعمها الوسط الحسابي (٤.٦٧٥) وبأنحراف معياري (0.986)**

٢. **من خلال نتائج التحليل الفقرة ٢ والتي تنص** ((يعرض المصرف للعاملين المعلومات المالية الخاصة بهم كالرواتب والمكافآت

والمزايا عن طريق كشوفاته المالية.)) **وحسب ما تم التوصل الية نلاحظ بأن هناك اتفاق وبشدة واتفق ظهرت وبنسب على التوالي (٠.٠٢٥)،(٠.٩٥%) والذي يدعمها الوسط الحسابي (٤) وبأنحراف معياري (٠.٨٧٥)**

٣. **<u>من خلال نتائج التحليل الفقرة ٣ والتي تنص</u>**

((تقوم إدارة المصرف بتوضيح المعلومات التي تتضمنها كشوفاتها المالية للعاملين.))**وحسب ما تم التوصل الية نلاحظ بأن هناك اتفاق وبشدة واتفق ظهرت وبنسب على التوالي (٠.٠٢٥ %)،(٠.٦٧٥%) والذي يدعمها الوسط الحسابي (٣.٧٤٥) وبأنحراف معياري (٠.٨٢٥)**

٤. **<u>من خلال نتائج التحليل الفقرة ٤ والتي تنص</u>**

((يستطيع العاملون الاطلاع المباشر على البيانات المالية.)) **وحسب ما تم التوصل الية نلاحظ بأن هناك اتفاق وغير متأكد ظهرت وبنسب على التوالي (٠.٠٧٥%)،(٨٥%) والذي يدعمها الوسط الحسابي (٣%) وبأنحراف معياري (٠.٧٥٠)**

٥. **<u>من خلال نتائج التحليل الفقرة ٥ والتي تنص</u>**

((يدرك العاملون المعلومات التي تتضمنها الكشوفات التي يصدرها المصرف.))**وحسب ما تم التوصل الية نلاحظ بأن هناك اتفاق وعدم اتفاق ظهرت وبنسب على التوالي (٥%)،(٨٢%) والذي يدعمها الوسط الحسابي (٢.٢٢٥) وبأنحراف معياري (٠.٧٠٠)**

٦. **<u>من خلال نتائج التحليل الفقرة ٦ والتي تنص</u>**

((تعكس الكشوفات المالية للمصرف أهمية العاملين بنفس الحجم التي تعكسها لباقي أصحاب المصلحة في المصرف.))**وحسب ما تم التوصل الية نلاحظ بأن**

هنـــاك اتفـــاق وبشـــدة واتفـــق ظهـــرت وبنســـب علـــى التـــوالي (٨٧.٥%)،(١٢.٥%) والذي يدعمها الوسط الحسابي (٤.٨٧) وبأنحراف معياري (٠.٧٩٠)

٧. **<u>مـــن خـــلال نتـــائج التحليـــل الفقـــرة ٧ والتـــي تـــنص</u>**

((يجـــب أن يفصـــح المصـــرف عـــن المخـــاطر والأزمـــات الماليـــة التـــي يحتمـــل أن يتعـــرض لهـا.)) **وحســب مــا تــم التوصــل اليــة نلاحــظ بــأن هنــاك اتفــاق وبشــدة واتفــق ظهــرت وبنســـب علـــى التـــوالي (٧٥%)،(٢٥%) والـــذي يـــدعمها الوســـط الحســـابي (٤.٧٥) وبأنحراف معياري (٠.٧٩٠)**

٨. **<u>مـــن خـــلال نتـــائج التحليـــل الفقـــرة ٨ والتـــي تـــنص</u>**

((يعتقـد العـاملون بـان المعلومـات الماليـة التـي يفصـح عنهـا المصـرف فـي كشـوفاته الماليـة غيـر موجهـة إلـيهم.))**وحســب مــا تــم التوصــل اليــة نلاحــظ بــأن هنــاك اتفــق وبشــدة واتفـــق ظهـــرت وبنســـب علـــى التـــوالي (٨.٨%)،(٥٠.٢) والـــذي يـــدعمها الوســـط الحسابي (٣.٤٥) وبأنحراف معياري (٠.٧٩٠)**

٩. **<u>مـــن خـــلال نتـــائج التحليـــل الفقـــرة ٩ والتـــي تـــنص</u>**

((تعـد المعلومـات الماليـة التـي يفصـح عنهـا المصـرف(عدا المعلومـات الظـاهرة فـي كشـف القيمـة المضـافة) غيـر كافيـة لاسـتخدامات العـاملين.))**وحســب مــا تــم التوصــل اليــة نلاحـــظ بـــأن هنـــاك اتفـــق وبشـــدة واتفـــق ظهـــرت وبنســـب علـــى التـــوالي (٢%)،(٤٩.٣%) والـــذي يـــدعمها الوســـط الحســـابي (٣.٥٥) وبـــأنحراف معيـــاري (٠.٧٩٠)**

واســتنادا علـــى مـــا ســـبق مـــن تحلـــيلات واســـتعراض للجانـــب العملـــي والنظـــري مـــن البحـــث نلاحـــظ بـــان البنـــك المصـــرفي المركـــزي يلـــزم

الشـــركات المنتميـــة اليـــة بتقـــديم المعلومـــات الازمـــة بشـــكل دوري لـــة وهــذا مــا يخــدم مســتخدمي القــوائم الماليــة ، وهــذا يعــد اثبــات للفرضــية القائلـــة .((كلمـــا تمتعـــت المعلومـــات المحاســـبية بـــالجودة المطلوبـــة كلما كان الأعتماد عليها أكثر من قبل المستخدمين))

المبحث الخامس الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

١. كلمـــا كانـــت المعلومـــات ملائمـــة كلمـــا ادى ذلـــك الـــى توســـيع ادراك مســـتخدم المعلومـــات، وكـــذلك كلمـــا كـــان ادراك المســـتخدم نحـــو المعلومـــات واســـعاً وقـــادراً علـــى فهـــم وتحليـــل المعلومـــات كانـــت المعلومـــات أكثـــر ملاءمـــة لاتخاذ القرارات.

٢. يقصـــد بـــالجودة ان تتمتـــع المعلومـــات المحاســـبية بالخصـــائص النوعيـــة للمعلومـــات المحاســـبية مـــن قبـــل القـــائمين علـــى النظـــام المحاســـبي وان تتمتـــع بالدقـــة والمنفعـــة تســـاعد مســـتخدم المعلومـــات فـــي تقليـــل حالـــة عـــدم التأكد لديه وترشيده نحو القرارات الصائبة.

٣. يتجســـد تـــأثير المعلومـــات المحاســـبية الـــواردة فـــي التقـــارير الماليـــة المرحليـــة المعـــدة مـــن الشـــركات المســـاهمة فـــي تعزيـــز كفـــاءة الســـوق الماليـــة المدرجـــة

فيهـا مـن خـلال إتاحـة المعلومـات الملاءمـة والموثـوق بهـا للمتعـاملين فـي السوق المذكورة .

٤. تمتلـك المعلومـات المحاسـبية خاصـية الموثوقيـة إذا كانـت خاليـة مـن الأخطـاء الماديـة والتحيّـز ويمكـن الاعتمـاد عليهـا كمعلومـات تعبـر بصـدق عمـا يقصـد أن تعبـر عنـه أو مـن المتوقـع أن تعبـر عنـه بشـكل مقبـول ، وتعـزّز عمليـة مراجعـة التقـارير الماليـة مـن مـدقق حسـابات مسـتقل مـن درجـة الثقـة لـدى حملـة الأسـهم وأصـحاب المصـلحة الآخـرين في الاعتماد على المعلومات المحاسبية الواردة فيها .

٥. **ان** تتطلـب عمليـة إعـداد التقـارير الماليـة ومراجعتهـا صـياغة مجموعـة مـن المعـايير وتطويرهـا تكـون بمثابـة إرشـادات مفيـدة لأصـحاب المهنـة فـي إعـداد تلـك التقـارير ومراجعتهـا ، وقـد أسـفرت الجهـود المبذولـة مـن الكثيـر مـن المنظمـات المهنيـة العالميـة والدوليـة خـلال السـنوات الماضـية عـن إصـدار الكثيـر مـن المعـايير المحاسـبية ومعـايير المراجعـة ذات الصلة وتطويرها .

ثانياً : التوصيات

١. ضـــرورة ان تخضـــع المعلومـــات التـــي تـــرد فـــي التقريـــر المـــالي الـــى الموثوقية والوضوح وعدم التحيز لطرف على حساب طرف اخر .

٢. امكانيـــة اعـــداد قـــوائم ماليـــة مرحليـــة لكـــي يـــتمكن مـــن تـــوفير المعلومـــات أســـرع عـــن الوحـــدة ومركزهـــا المـــالي وهـــذا تســـاعد متخـــذ القـــرار فـــي تقيـــيم اداء الوحـــدة بـــين فتـــرات وجيـــزة اضـــافة الـــى اعـــداد قـــوائم ماليـــة فـــي نهايـــة الفترة.

٣. ضـــرورة أعـــادة النظـــر فـــي الكثيـــر مـــن المعالجـــات المحاســـبية التـــي يتطلبهـــا النظـــام المحاســـبي الموحـــد (ومنهـــا علـــى ســـبيل المثـــال تقيـــيم المخـــزون بطريقـــة المعـــدل المـــوزون حصـــرا وأتبـــاع طريقـــة الكلفـــة أو الســـوق أيهمـــا اقـــل فـــي تقيـــيم الاســـتثمارات المؤقتـــة) لتنســـجم مـــع متطلبـــات المعـــايير المحاســـبية الدوليـــة أو المعـــايير المحاســـبية المحليـــة على اقل تقدير.

المصادر والمراجع

اولاً :المصادر والمراجع

١. العـــــــــــــــادلي ، يوســـف العـــوض وآخـــرون ، (1986) ، "مقدمـــة فـــي المحاســـبة المالية " ، ذات السلاسل ، الكويت.

٢. عواد،عضـــيد شـــياع، موضـــوعات فـــي العمـــل المصـــرفي، مطبعـــة الكتـــاب، العراق ، ٢٠١٣ .

٣. ياســـين ودرويـــش، فـــؤاد توفيـــق، أحمـــد عبـــد الله، المحاســـبة المصـــرفية فـــي البنـــوك التجاريـــة والإســـلامية، دار اليـــازوري العلميـــة للنشـــر، عمـــان، الأردن،١٩٩٦.

٤. الـــذهبي ،جاســـم والعـــزاوي ، نجـــم (2005) ،"مبـــادى الادارة العامة"،الطبعة الثانية ، بغداد.

٥. التميمـــــــــــــــي، ســـحر ســـعدون صـــبار ،" *متطلبـــات الافصـــاح والشـــفافية فـــي التقـــارير الماليـــة ودورهـــا فـــي اتخـــاذ القـــرارات الاقتصـــادية*"، *رســـالة مقدمـــة* الـــى مجلـــس كليـــة الادارة والاقتصـــاد / جامعـــة بغـــداد وهـــي جـــزء مـــن متطلبـــات نيـــل درجـــة الماجســـتير فـــي علـــوم المحاســـبة، ٢٠٠٩.

٦.).

((www.arabsgate.com))

٧.الســـاكني ، وســـن يحيـــى احمـــد ، "إدارة الأربـــاح وتأثيرهـــا فـــي جـــودة المعلومـــات المحاســـبية"، رســـالة مقدمـــة إلـــى مجلـــس كليـــة الإدارة والاقتصـــاد / جامعـــة بغـــداد وهـــي جـــزء مـــن متطلبـــات نيـــل درجـــة الماجســـتير فـــي علـــوم المحاسبة ، ٢٠١٠.

٨.محمـــد ، جيـــوار احمـــد ســـالار ،" أهميـــة جـــودة المعلومـــات المحاســـبية فـــي القـــوائم الماليـــة لمســـتخدميها دراســـة علـــى عينـــة مـــن المســـتخدمين فـــي منظمـــات بمحافظـــة أربيـــل" ، رســـالة مقدمـــة إلـــى مجلـــس كليـــة الإدارة والاقتصـــاد / جامعـــة بغـــداد وهـــي جـــزء مـــن متطلبـــات نيـــل درجـــة الماجســـتير في علوم المحاسبة ، ٢٠٠٦.

٩. النعيمـــي ، باســـمة فـــالح ، "المحاســـبة الماليـــة – الجـــزء الأول" ، دار الكتـــاب الجـــامعي للنشـــر والتوزيـــع ، صـــنعاء ، الـــيمن ، ٢٠١٢ .(١٩-٢٠)

١٠. متـــولي ، عصـــام الـــدين محمـــد ، "المراجعـــة وتـــدقيق الحســـابات –١" ، دار الكتـــاب الجـــامعي للنشـــر والتوزيـــع ، صـــنعاء ، الـــيمن ، ٢٠٠٩ (٢٠).

١١. شـــريم ،عبيـــد ســـعد ، بركـــات ، لطـــف حمـــود ، "اصـــول مراجعـــة الحســـابات " ط٣ ، الأمـــين للنشـــر والتوزيـــع ، صـــنعاء ، الـــيمن ، (٢٠١١ ، ١٣، ١٤) .

١٢. مؤيـــد محمـــد الفضـــل وعبـــد الناصـــر إبـــراهيم نـــور،٢٠٠٢م، المحاســـبة الماليـــة، ط/١، دار المســـيرة للنشـــر والتوزيـــع، عمـــان، الأردن. ص٣٠٥-٣٠٦.

ثانياً: المصادر الاجنبية

13. Beest, Ferdy van , Geert Braam , Suzanne Boelens , "Quolity of Financial Reporting: Measuring qualitative Characteristics", Nijmegen center for economics (NICE) ,2009. http://www.ru.nl/nice/workingpapers

14.**FASB, "*International standard setting: a vision for the future*", Norwalk , 1999**.